تأمُّـــلات

محمد عبدالماجد العريقي

المؤتمر الوطني للمياه.. الأهمية من أجل الحياة

من السهل جداً الأخذ والرد في الأمور السياسية وفي الجوانب الفكرية الأخرى والتوصل إلى حلول واتفاق في الرؤى بشأنها، لكن من الصعب جداً أن نعالج قضايا ونواجه مشاكل تتطلب منا إجراءات سلوكية وعملية ومادية محددة وواضحة لا تحتمل التباينات خاصة إذا كانت تأثيراتها تطال كل شخص..

خاصة إذا كانت هذه القضية متعلقة بوجود وبقاء الإنسان وهي قضية المياه.. التي لا ترتقي إلى مشكلة أخرى تواجه الإنسان إلى مستواها من حيث الأهمية.

في السياسة والقضايا الفكرية والثقافية يتناقش الناس ويختلفون وبالأخير يتفقون على حلول توفيقية ترضي مختلف التوجهات.

لكن في قضية المياه.. نحن نبحث عن البقاء والحياة.. وعنصر المياه هو الذي يوفر كل ذلك .. إذاً نحن نحتاج للماء.. كي نشرب ونأكل ونضمن الصحة والعافية والتنمية.

من هنا أقول أن «المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن» الذي يبدأ أعماله يوم غد السبت وينظمه مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية ووزارتا المياه والبيئة والزراعة والري والصندوق الاجتماعي للتنمية بالاشتراك مع التعاون الألماني للتنمية وجهات مانحة أخرى يكتسب أهميته من طبيعة القضية التي ستطرح في المؤتمر وهي قضية المياه.

وأنا أرى في الحشد الكبير والتعدد والتنوع ومن مختلف التخصصات والمسؤولية والمنظمات هو دليل وتأكيد أن موضوع المياه لا يرتبط بجهة معينة في أي مكان بل هي قضية مجتمعية فالماء عنصر حياة ونماء وتنمية فكل شخص وكل كائن وكل نشاط هو مستخدم ومستهلك ولذلك هو مسئول عن حياته «سلباً وإيجاباً» في اليمن هل يحق لنا أن نجعل المياه في سلم اهتماماتنا، كأفراد، وككومة، وكمؤسسات اجتماعية؟.

اعتقد أن من سيقرأ هذا السؤال سيتهمني بقصر النظر لطرحي مثل هذا التساؤل، لأن الإجابة يعرفها ويدركها ويلمسها كل شخص.. نعم يجب أن تكون الأول دون منازع.

فإذا كان في بلادنا أزمة طاقة مثلاً.. فلا يستدعي عقد مؤتمر وطني وحشد كل الجهات لمناقشة هذه القضية فعجز الطاقة الكهربائية يحل بشراء وتركيب محطات توليد جديدة، المهم توفر الأموال وكذلك في الأمور الأخرى.

لكن في قضية المياه.. ماذا نعمل هل نستورد أنهاراً ونغير المناخ والطقس (استغفر الله العظيم) هل نحل المشكلة بشراء محطات تحلية كما يعتقد البعض إذا كان ذلك ممكناً لسد حاجة الشرب في المناطق الساحلية وبأموال طائلة فماذا عن المدن في الهضاب والمرتفعات والصحاري وهل يمكن توفير ذلك لأكثر من مائة ألف تجمع سكاني.

وإذا أمنا الاحتياج للشرب فماذا عن الغذاء.. كيف نأكل من أرض لا تزرع لأنها لم تحصل على المياه.. وكيف نبني ونصنع ونجعل الحياة تسير بصورة طبيعية؟.

قد لايعجب البعض مثل هذا الكلام.. ويعتبره قفزاً على قدرة الله الذي أوجد الإنسان وكفل حياته.. أقول بالعكس أن التحكم والتدبير والتعامل مع وضعنا المائي بحكمة وتعقل هو الذي يرضي الله سبحانه وتعالى فالتدبير وحسن الإدارة هي من أخلاقيات ومستوجبات ديننا الإسلامي.

والتدبير والتدبر بالنسبة لموضوع المياه في بلادنا له من الدوافع والمشاهد والأسباب.

فشحة المياه أصبحت ملموسة وتأثيرها مقلق، والأزمة لا تحتاج إلى عبقرية لرصد مظاهرها فاليمن تفتقر إلى الأنهار وليس فيها بحيرات ولا تتساقط فيها الثلوج، ومستوى هطول الأمطار في تذبذب، وقدراتنا المادية والمالية على التحلية لا ترتقي أن تحل المشكلة بهذه الوسيلة والمقلق أن الكثير من احتياجاتنا للمياه الذي نستخدمه حالياً هو من المخزون الجوفي الذي تكون على مدار ملايين السنين والمخزون بدأ ينفد في العديد من الأحواض، والقلق المزدوج هو على المياه للشرب، والمياه للزراعة لتأمين الغذاء.

إذاً نحن أمام قضية خطيرة تستدعي الوقوف بصدق ومسئولية.. وهذا ما نرجو أن يلمس في المؤتمر الوطني للمياه لتصبح المياه قضية سلوك وممارسة تخفف من وطأة الأزمة.

19alariky@gmail.com

الانتخابات حاجتنا الوطنية

نزار علي خالد

أصبحت للشعب مناعة ضد الأزمات التي تضعها أحزاب اللقاء المشترك البلد بين فترة وأخرى ويدفع الوطن ثمن هذا العبث المشترك.

نعم إن بعض السياسيين المعروفين بتطرفهم السياسي وبمسانده الخونة يسعون في محاولة لتأجيل الانتخابات وهي ليست وليدة ظرف سياسي بل مخطط مدروس له اتجاهات غير بريئة والمؤكد فيها أن هذه الأحزاب أرادت إثبات أن الديمقراطية في اليمن غير واعية أو مكتملة وللأسف وجدوا من يساعدهم من المصابين بالجنون السياسي في ذلك بإصرار عجيب واستعداء غبي.

والحقيقة المسلم بها إن حكمة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي أدرك أن إجراء الانتخابات بموعدها ضرورة وطنية واستحقاق للشعب ولأن المؤامرة لها أبعاد داخلية وخارجية وبفطنة الرئيس القائد المعهودة أدرك أن عدم المضي في الانتخابات قد يجعل اليمن تنزلق في ما هو أخطر ليخرج باليمن من ما يراد به أعداء الشعب.

يدرك أبناء شعبنا أهمية هذا الاستحقاق الدستوري ضرورة وطنية وحق دستوري حتى لاتصل البلاد إلى مرحلة الفراغ الدستوري وهذا الهدف أخطر من أهداف القاعدة والحراك والحوثة وبامتناعهم عن المشاركة في الانتخابات أشهروا سيف العداء للوطن.

نعم لقد بدأت الخطوات الإجرائية نحو إجراء الانتخابات والذي يجب على كل مواطن غيور وشريف أن يضع مصلحة اليمن فوق كل الاعتبارات ويضع كل الاحتمالات قائمة لإيقاف سيناريو الأزمات من النيل من إنجازاتنا الديمقراطية والذي كان منها تشكيل لجنة انتخابية قضائية محايدة.

إن اليمن سارعت في خطواتها نحو تطوير النهج الديمقراطي وفي فترة وجيزة أصبحت أفضل دول المنطقة تقدماً وممارسة للعمل الديمقراطي وكم كنا نتمنى من إخواننا في أحزاب اللقاء المشترك أن لا يكون الجسر الذي تعبر منه رذائل الخونة أو المريدين لليمن شراً ولكن للأسف كانوا طوعاً لهم عربة تهدم هذا الإنجاز اليمني الفريد في الوطن العربي والمنطقة.

والواقع حالياً يفرض علينا تساؤلاً مهما ماذا تريد هذه الأحزاب في إدخال اليمن أزمات جديدة فلا يعقل أن نظل طوال عشرين عاماً نخرج من أزمة سياسية لندخل أزمة أخرى والقراءات السياسية تؤكد أن لا حدوداً لتلك المسلسلات التي تخدم أعداء الوطن وإجراء الانتخابات هي الضمان الوحيد لإيقاف إسهال الأزمات السياسية ونحن كشعب قد سئمنا منهم ومحاولات تدخل الآخرين في نهجنا الديمقراطي.

إن أحزاب اللقاء المشترك بعدم تجاوبها مع المبادرة الرئاسية والحق الدستوري يعتبر وسيلة للانقضاض على النظام السياسي كونها تصر دائماً على جعل الانتخابات نتيجة من نتائج الحوار وهو ربط غير دستوري مع أنه لا ارتباط بين الحوار والانتخابات ولا يمكن أن يكون الحوار بديلا عن الدستور كما ترغب أحزاب اللقاء المشترك.

نريد أن نتعلم كيف نحب اليمن وألا نعرض مصالحها للخطر من أجل إشباع رغبات شخص أو حزب ولنا أن نعلم على أن الاستقواء بالعامل الخارجي له مآرب خبيثة تهدف إلى عدم استقرار اليمن سياسياً واقتصادياً لتغليب مصالح خارجية علي مصلحة الشعب.

في الاخير ندعو لإخواننا في اللقاء المشترك بالهداية للعمل في مسيرة بناء اليمن والحفاظ على مكتسباته فالانتخابات تشكل جوهر ومرتكز النظام السياسي الديمقراطي التعددي لأنها الأداة التي تترجم إرادة الناخبين في تفويض المسئولية لسلامة الدولة ولاختيار من يرونه أهلا لإدارة شئون اليمن.

رؤية حول الشبكة الوطنية والشبكات الخاصة بحماية الطفل في اليمن

عبداللطيف علي الهمداني

انطلاقاً من مهام وأهداف المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في مجال التنسيق والتشبيك قام بالتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بحماية الطفل بإنشاء عدد من الشبكات الوطنية الخاصة بحماية ورعاية حقوق الطفل..

حيث تم في مطلع العام ٢٠٠٤م بإنشاء الشبكة الوطنية لرعاية الأحداث والشبكة الوطنية لمناهضة العنف ضد الأطفال ؛ ولما تقتضيه مصلحة وحماية الطفل تم في منتصف العام ٢٠٠٨م دمج الشبكتين في شبكة واحدة باسم الشبكة الوطنية لحماية الطفل وبعضوية مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية إضافة إلى عضوية عدد من المنظمات الدولية المانحة .

وقد تضمنت خطة الشبكة الوطنية للعام ٢٠١٠م التي تم إعدادها بمشاركة أعضاء الشبكة على ضرورة إنشاء وتفعيل ودمج الشبكات الخاصة بحماية الطفل في بعض المحافظات ، لتعزيز وتطوير التنسيق والتشبيك بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية في إطار كل محافظة وبين المحافظات في مجال حماية الطفل ، سعى المجلس والشبكة الوطنية لحماية الطفل وبدعم من منظمة اليونيسيف إلى عقد لقاء تشاوري لمختلف الشبكات التي تم إنشاؤها أو التي ما زالت في طور الإنشاء ؛ للخروج بالإطار المرجعي لتلك الشبكات يحدد مهامها ، أهدافها ، عضويتها، مخرجاتها ، آلية عملها فيما بينها وبين مختلف الشبكات ، وقد شارك في اللقاء التشاوري قرابة ٤٠ مشاركاً ومشاركة يمثلون الشبكة الوطنية لحماية الطفل بأمانة العاصمة وكذا مشاركون من المحافظات (عدن ، تعز ، الحديدة ، إب ، حجة ، المحويت ، الضالع ، أبين ، حضرموت ، عمران) يمثلون مكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل ومنظمات المجتمع المدني في تلك المحافظات كما شارك عدد من العاملين في مكاتب منظمة اليونيسيف في بعض المحافظات .

وقد خرج هذا اللقاء التشاوري بمسودة الإطار المرجعي الذي سينظم ويحدد أعمال تلك الشبكات ومن المنتظر أن يتم عرض تلك المسودة على كل الأعضاء المشاركين في اللقاء التشاوري وكذا أعضاء الشبكات الخاصة بحماية الطفل في المحافظات التي تم إنشاء شبكات فيها للإطلاع عليها وإثرائها بالملاحظات ، كما أنه من المتوقع أن يتم إقرار الإطار المرجعي حتى يصبح أكثر إلزامية للجهات الأعضاء .

وقد تضمنت هذه المسودة على تقدمة تحدثت حول ضرورة حماية ورعاية الأطفال لأنهم أطفال اليوم وهم شباب الغد ومستقبله وقادة نهضته وتطوره وبنائه، ولمساعدتهم على تحمل تلك المسئولية لا بد من حمايتهم ورعايتهم من كافة المخاطر والأسباب المؤدية إلى تعثرهم في طريق التقدم والازدهار إن حماية الطفل هي مطلب ملح للعالم بأسره وللعالم العربي كذلك. و لا تعني فقط تطبيق الحقوق بل تتجاوز ذلك لتشمل الحماية من كافة أشكال العنف والإساءة والإهمال والحد من الأسباب والعوامل المؤدية إلى التشرد والانحراف وأسوأ أشكال العمالة.

وبالرغم من تحقق كثير من المنجزات للطفولة في اليمن في شتى المجالات الحياتية الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية ...الخ ،عبر سن التشريعات ورسم السياسات وإعداد الخطط وتنفيذ مختلف الفعاليات والأنشطة ،و إنشاء نظام خاص بقضاء الأحداث من شرطة ونيابة ومحكمة ودور تأهيل ، إلا أن الطفل اليمني ما زال في حاجة إلى توفير الحماية والرعاية من العنف والاستغلال والإهمال ؛ والمشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الطفل فهي في ازدياد مثل التفكك والعنف الأسري ، انتشار أطفال في الشوارع وأسوأ أشكال عمالة الأطفال ،انحراف الأحداث، ختان الإناث،...الخ. وتوجد عديد من الجهات ذات العلاقة بحقوق الطفل التي تعمل في كثير من المجالات دون وجود إطار تنسيقي لها يضمن عدم الازدواجية لأنشطتها وفعالياتها.

كما أن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صادقت عليها بلادنا في الأول من مايو ١٩٩١م احتوت في مادتها رقم ١٩ على أن «تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والإجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال بمختلف أنواعه .و ينبغي أن تشمل هذه التدابير الوقائية، حسب الاقتضاء، إجراءات فعالة لوضع برامج اجتماعية لتوفير الدعم اللازم للطفل ولأولئك الذين يتعهدون الطفل برعايتهم، وكذلك للأشكال الأخرى من الوقاية، ولتحديد حالات إساءة معاملة الطفل المذكورة حتى الآن والإبلاغ عنها والإحالة بشأنها والتحقيق فيها ومعالجتها ومتابعتها .

وقد وضعت مسودة الإطار المرجعي هدفاً عاماً للشبكة وهو حماية الأطفال من مختلف أنواع العنف والإساءة والإهمال من خلال عدد من الأهداف الجزئية وهي تنسيق الجهود المبذولة في مجال حماية الأطفال من قبل الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية من العنف والإساءة والإهمال في إطار خطة عمل مشتركة .

دعم ومناصرة الأنشطة والمشاريع والفعاليات التي من شأنها حماية الطفل من كافة الظروف والعوامل المؤدية إلى (انحراف الأحداث – أسوأ أشكال عمالة الأطفال – أطفال الشوارع – التسرب المدرسي ..) .

متابعة وتقييم الأنشطة والمشاريع ذات العلاقة .

نشر الوعي المجتمعي بحقوق الطفل وحمايته .

تعزيز الإطار القانوني لحماية الطفل .

إنشاء قاعدة معلوماتية وإحصائية عن المجالات المتعلقة بحماية الطفل في اليمن .

كما تم ترجمة تلك الأهداف إلى مخرجات أهمها :تحسين نوعية البرامج الوقائية والرعائية المقدمة للأطفال ،استدامة المشاريع والبرامج الموجهة لهذه الفئة من أطفال اليمن ،الثقة المتبادلة في جو من الاحترام والشفافية بين الأطراف المشاركة ، تبادل الرؤى والتجارب بين الجهات ذات العلاقة ،عدم ازدواجية الأنشطة والفعاليات المنفذة من قبل الأعضاء .

أما بالنسبة للهيكل التنظيمي للشبكة الخاصة بحماية الطفل من الجهات الحكومية ذات العلاقة والمعنية بالطفولة ،منظمات المجتمع المدني المهتمة بالطفولة،

اللجان البرلمانية والشورووية المعنية بحقوق الطفل ،برلمان الأطفال ،شخصيات اجتماعية وقانونية وإعلامية المهتمة بالطفولة ،المنظمات المانحة المحلية والدولية المهتمة بالطفولة.

كما يمكن للشبكات الاستعانة بأي أفراد أو جهات من شأنها تسهيل الإجراءات التنفيذية لقرارات الشبكة ، وكذا تشكيل أي لجان فرعية ترى تلك الشبكة ضرورة لتشكيلها لتسهيل تنفيذ ومتابعة وتقييم أعمال وفعاليات وأنشطة الشبكة .

كما حددت المسودة مهام واختصاصات عضو الشبكة والمتمثلة في (رصد – دعم ومناصرة – تدريب وتأهيل – توعية) من خلال : تنفيذ المهام والقرارات الموكلة إلى كل عضو من قبل الشبكة ،دعم ومناصرة أنشطة وبرامج وخطة الشبكة بما يكفل تحقيق التعاون المشترك لحماية وصون حقوق الطفل ،المساهمة الفاعلة في إعداد وخطة عمل مشتركة للشبكة، موافاة الشبكة بالخطط السنوية وكذا تقارير الإنجاز، المساهمة في رفع الوعي المجتمعي (توعية – تدريب وتأهيل) بحماية الأطفال من العنف والإساءة والإهمال، الالتزام بحضور اجتماعات الشبكة واستضافتها بشكل دوري،

وقد أفردت المسودة مهام واختصاصات منسق الشبكة وهي :الإعداد والتحضير لعقد الاجتماعات الدورية والاستثنائية للشبكة ،إعداد مشروع خطة عمل مشتركة للشبكة وعرضه على الشبكة ،متابعة تنفيذ البرامج والخطط الخاصة بالشبكة ،تسيير أعمال وأنشطة الشبكة ،البحث عن تمويل لأنشطة الخطة المشتركة للشبكة ،إعداد الإطار العام لخطة أعضاء الشبكة بناءاً على خططهم السنوية. وعرضها على الشبكة ،إعداد التقارير الفنية الدورية وعرضها على الشبكة ،التنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية لدعم أنشطة الشبكة محلياً وخارجياً ،متابعة مخرجات وقرارات اجتماعات الشبكة ،تنفيذ ما يوكل إليه من قرارات اجتماعات الشبكة .

كما حددت المسودة اجتماعات الشبكة والتي تمثلت في أن تعقد الشبكة اجتماعاتها كل شهرين ،وتعقد اجتماعات استثنائية وقت الحاجة ، وأن الاجتماع يعقد عند حضور الأغلبية (٥٠ ٪ + ١) من أعضاء الشبكة .

وكما أسلفنا أنه سيتم عرض تلك المسودة على كل الأعضاء المشاركين في اللقاء التشاوري وكذا أعضاء الشبكات الخاصة بحماية الطفل في المحافظات التي تم فيها إنشاء شبكات للإطلاع عليه وإثرائه بالملاحظات ، كما أنه من المتوقع أن يتم إقرار الإطار المرجعي حتى يصبح أكثر إلزامية للجهات الأعضاء ، كما أنه سيتم خلال العام القادم تنظيم دورات تدريبية وتشاورية لكل أعضاء الشبكة والشبكات الخاصة بحماية الطفل بهدف تعزيز التنسيق والتشبيك ودعم ومناصرة قضايا حماية الطفل

منسق الشبكة الوطنية لحماية الطفل
المجلس الأعلى للأمومة والطفولة .

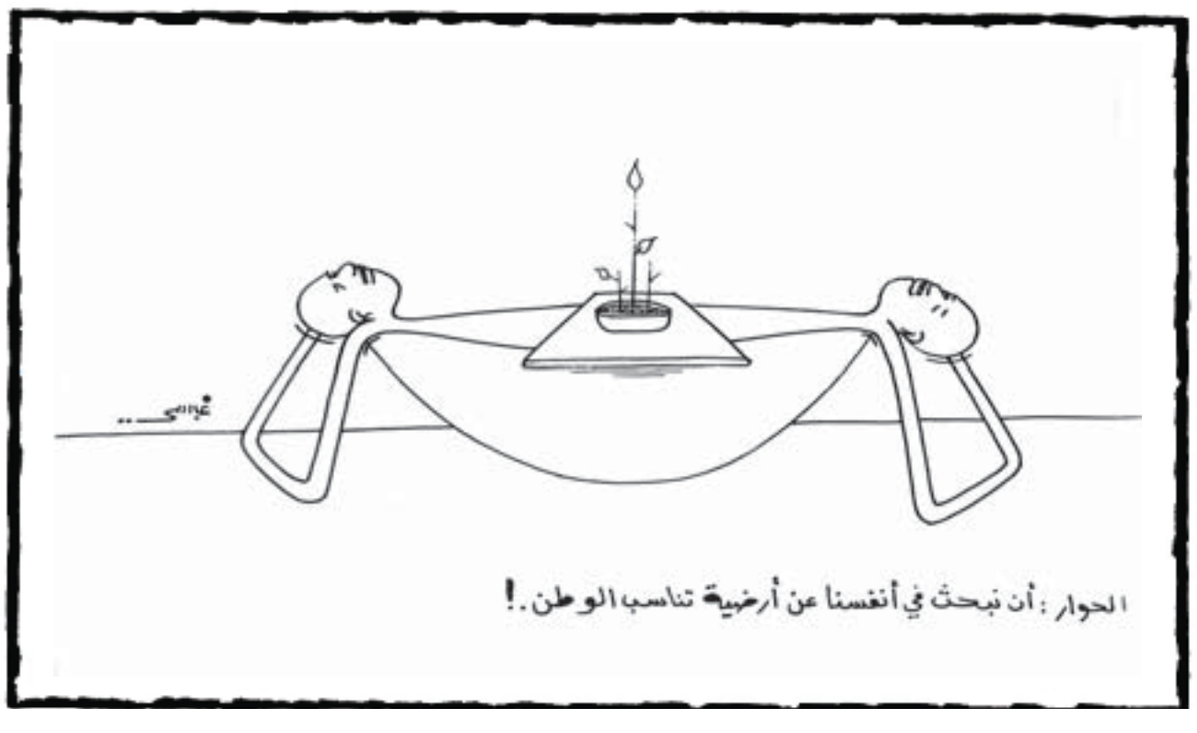

الرجوع إلى الأمية

الدكتور/ محمد علي محمد قيس

مما يثلج الصدر الاندفاع الكبير نحو التعليم والتأهيل العالي من الذكور والإناث في الشعب اليمني قاطبة وهذا يعود لاهتمام الدولة بالناحية التعليمية فقد هيأت الكثير من المدارس بمختلف مراحلها الأساسية والمتوسطة والثانوية ..

وهيأت الدولة المعاهد المتخصصة التي شملت تخصصات مهنية كثيرة وهيأت بعد ذلك الكليات المتخصصة والنوعية وكذلك بنت الجامعات التي حوت مختلف التخصصات العلمية والنظرية والعملية.

فالاستقرار الذي أصبح يتمتع به اليمنيون شمالا وجنوبا وشرقا وغربا بفضل الوحدة المباركة والتحام الشعب اليمني عام ١٩٩٠م الواحد الموحد جعلت الجمهورية اليمنية من أوائل اهتماماتها التعليم ففتحت أبواب التعليم لجميع أفراد الشعب اليمني ومن يتواجد على أرض الجمهورية اليمنية هذا اليمن الواحد الموحد الحبيب والغالي على كل قلب مؤمن غيور على كل ذرة من تراب هذا الوطن وفي كل ضمير حي محب لوطنه ومجتمعه في كل ربوع الوطن اليمني ، ولم يقتصر التعليم على أحد صغيرا أو كبيرا فقيرا أو غنيا وليس هذا فقط بل غدت الحكمة اليمنية تصب اهتمامها في محو الأمية للرجال والنساء فاستفاد الكثير وشقوا طريقهم في التعليم حتى وصلوا إلى الجامعات.

وفي مجال التعليم والتأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة ، نرى منهم من حصل على الدرجات العالية العلمية الدكتوراه وها هي مراكز التأهيل والتدريب المنتشرة في معظم المدن الرئيسية تقوم بدورها لمن يرتادها.

ولكن الذي يعجب له المرء ويندى له الجبين ويحزن القلب انتكاسة المتعلمين والرجوع إلى الأمية ليس في القراءة والكتابة كما يتبادر إلى الذهن بل في مناح عديدة منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

– العصبية والطائفية والمناطقية والمغالاة في الدين توغلت في أوساط الشباب حتى أن البعض يرى في أخيه المسلم الضلالة والخروج عن الدين ، بل امتد الأمر إلى حمل السلاح وقتل هذا وذاك وتفجير هنا وهناك ، وضرب بعرض الحائط تعاليم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فهما في النار ، فقيل: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: أراد قتل صاحبه) »سنن النسائي« فمثل هذا الشخص قد أغلق عقله وسلم أمره لمن يعبث بتفكيره ومعتقده فبدلاً من أنه قد تحصن بتعليمه هاهو ينصاع لتعاليم منهج ودروس ومحاضرات أخرجته من مرحلة العقلانية إلى مرحلة اللاعقلانية ، وفي هذه المرحلة يرى المتشدد أن لا أحد غيره على صواب ، فهو ومن هم على هذا النهج على الصراط المستقيم والويل كل الويل لمن يخالفهم أو من يقف في طريقهم وأصبحت دعوى الجاهلية تدب فالمذهبية أعمت الكثير والتقليد حجم عقولهم والعصبية شرذمتهم ونسوا أو تناسوا توجيهات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية ، ومن خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها لا يتحاشى من مؤمنها ولا يبقي لذي عهدها فليس مني ، ومن قاتل تحت راية عمية يدعو إلى عصبية أو يغضب لعصبية فقتل فقتلته جاهلية) »سنن النسائي«.

أما الولاء القبلي الذي ليس له حدود أصبح واجبا يفوق الواجب الديني والأخلاقي ، فقد نقل أن أحد المتقطعين يقول للآخر أمسك لي البرميل أصلي، فأي صلاة يا ترى تلك وأي أخلاق وتعاليم تعلمتها وأي دين تحمله أيها الظالم لنفسك فتناسيت قوله تعالى (أتل ما أوحي إليك من الكتاب وأقم الصلاة إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر والله يعلم ما تصنعون) »العنكبوت الآية ٤٥«.

وعن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: (اللهم إني أعوذ بك من نفس لا تشبع وأعوذ بك من صلاة لا تنفع وأعوذ بك من دعاء لا يسمع وأعوذ بك من قلب لا يخشع) »ابن حيان« .

– ونقطة أخرى هامة بل وضرورية فضلت أن أشير إليها وهي الصفات الخلقية فالنظام الخلقي فطري فطر الخالق تعالى عليه الإنسان وتممه الإسلام أما قلة الأدب وسوء الخلق وبذاءة الألسن والغلظة في القول في كلام بعض الناس مع بعض، لم يكن له مكان فيما اكتسبه الإنسان من مكارم الأخلاق وحث عليه الإسلام .. والواقع المعاش يعكس أخلاقا غير حميدة قد لا تصدر من جاهل فلو تناولنا جانباً واحداً وهو الشتائم التي يعلنها المتخاصمون أو التي يتمازح بها الأخلاء والزملاء والطامة الكبرى تلك الشتائم التي تصدر من أولياء الأمور تجاه أولادهم وأحفادهم وأزواجهم فلو حصرت لفاقت التوقع وحوتها مجلدات وتناسوا قوله تعالى: (وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن إن الشيطان ينزغ بينهم إن الشيطان كان للإنسان عدوا مبينا) »الإسراء الآية ٥٣«، وقوله تعالى: (وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما) »الفرقان الآية ٦٣«.

وعن نواس بن سمعان الأنصاري قال: (البر حسن الخلق والإثم ما حاك في صدرك ، وكرهت أن يطلع عليه الناس) »مسلم« وعن أبي ذر قال: (قلت يا رسول الله فأي المؤمنين أكمل إيمانا؟ قال: (أحسنهم خلقا) »ابن حيان«.

فلو تأملنا مواقفنا وأقوالنا لكانت حياتنا في الدنيا وفي الآخرة أحسن.

– أما في جانب آخر مهم جدا وهو الجانب الروحي العاطفي والتربوي في حياة المرء وهو جانب المرأة فبعد الجهد الكبير والحرص الشديد على التربية والتعليم والحالة العصبية والنفسية والبذل المادي التي يتكبدها ولي أمر الفتاة لتأهيلها لكي تكون مدرسة يتخرج من تحت يدها أجيال المستقبل وشباب الغد وعلماء الأمة.

الأم مدرسة إذا أعددتها
أعددت شعبا طيب الأعراق

تتخلى كثير من النساء عن كل تحصيل علمي وخاصة بعد الزواج فتغلق عقلها وفكرها وتهرول صوب عادات وتقاليد لا يقبلها عقل ولا يقرها دين ، وأهملت واجبها التربوي والتعليمي لأولادها وعائلتها ومجتمعها فسخرت عقلها ووقتها في التفاريط والصالات ومتابعة الموضة ،فالزوجة في واد لأن الزوج والقدوة والمربي في واد آخر فعقله في المقيل وماله في المقوات وأهمل واجبه نحو أولاده وزوجته وأسرته ومجتمعه.

إذا كان رب البيت بالدف ضاربا
فشيمة أهل البيت كلهم الرقص

فما ورد ليس إلا فيضاً من غيض فلا تعليم نفع ولا دين ردع وضاعت الجهود والإمكانيات وعادت حليمة لعادتها القديمة.